HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

التأثير الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) في النزاع على الأمن القومي السوداني

د/ منتصر حامد بله حامد[1]

[1] استاذ مساعد . جامعة كردفان . مركز دراسات السلام
السودان
البريد الالكتروني: odballa2010@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/07/01م تاريخ القبول: 2021/06/26م

المستخلص

تناولت الدراسة التأثير الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين علي الأمن القومي السوداني دراسة ميدانية على الحركات المسلحة بإقليم دارفور خلال الفترة من 2003م الي 2019م. هدفت الدراسة الي التعرف على الأسباب الاجتماعية لتطور الحركات المسلحة في دارفور ودورها على الأمن القومي السوداني ، اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي. تم جمع البيانات الأولية عن طريق الملاحظة و الاستبانة تم اختيار مجتمع الدراسة من (الحركات المسلحة ، منظمات المجتمع المدني ، الإدارة الاهلية) في دارفور تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 16. أظهرت نتائج الدراسة أن التأثير الاجتماعية للفاعلين ينحصر في (تدني مستوى الخدمات الاجتماعية بنسبة 37.1%، تنافر التركيبة الاجتماعية بنسبة 28.2%، انتشار ثقافة العنف بنسبة 11.2%، التأثير السلبي على التنشئة الاجتماعية بنسبة 9.4%، انتشار الظواهر السالبة بنسبة 7.6%، تغير التركيبة الديموغرافية بنسبة 5.3%). أوصت الدراسة بضرورة العمل علي نشر التعليم ونشر ثقافة السلام من خلال إدخالها في المقررات الدراسية وبرامج التوعية المجتمعية. و ضرورة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم و الصحة والبنية التحتية و خدمات المياه وغيرها من الخدمات عن طريق الدعومات الخارجية و المحلية من أجل تحقيق الرضاء النفسي لأهل الإقليم حتى لا يكون هنالك أحساس بالتهميش و الإحساس بالانتماء الوطني.

الكلمات المفتاحية: التأثير الاجتماعي ـ الفاعلين غير الرسميين ـ الحركات المسلحة ـ الامن القومي

RESEARCH ARTICLE

THE SOCIAL IMPACT OF INFORMAL ACTORS (ARMED MOVEMENTS) IN THE CONFLICT ON SUDANESE NATIONAL SECURITY (DARFUR AS AN EXAMPLE)

Dr. Montaser Hamed Bellah Hamed[1]

[1] Assistant Professor - University of Kordofan - Center for Peace Studies, Sudan
Email: odballa2010@gmail.com

Published at 01/07/2021 **Accepted at 26/06/2021**

Abstract

The study dealt with the social impact of informal actors on Sudanese national security, a field study on the armed movements in the Darfur region during the period from 2003 AD to 2019. The study aimed to identify the social reasons for the development of armed movements in Darfur and their role on Sudanese national security. The study followed the social survey method. The primary data was collected by observation and questionnaire. The study population was selected from (armed movements, civil society organizations, civil administration) in Darfur. The data was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) version 16. The results of the study showed that the social impact of the actors is limited to (the low level of social services by 37.1%, the dissonance of the social structure by 28.2%, the spread of a culture of violence by 11.2%, the negative impact on socialization by 9.4%, the spread of negative phenomena by 7.6%, the change of the structure demographic by 5.3%). The study recommended the need to work on disseminating education and spreading a culture of peace by including it in academic curricula and community awareness programs. And the need to pay attention to social services that are represented in education, health, infrastructure, water services and other services through external and local subsidies in order to achieve psychological satisfaction For the people of the region so that there is no sense of marginalization and a sense of national belonging.

Key Words: social influence, informal actors, armed movements, national security

المقدمة:

تعرض السودان منذ إن نال استقلاله في يناير من العام 1956م للعديد من مهددات الأمن القومي والتي تمثل النزاعات والصراعات الدامية في عدد من أجزاءه (دارفور و كردفان و النيل الأزرق و حرب الجنوب) ابرز تجليات مهددات الأمن القومي كل تلك النزاعات كانت لمجموعه من الأسباب خاصة في إقليم دارفور بحيث تعددت النزاعات فيه لمجموعه من الأسباب تتمثل في النزاع بسبب المراحيل او المسارات او المراعي والنزاع حول ملكيه الأراضي والنهب المسلح وانتشار بيع وتداول السلاح مروراً بالصراع القبلي والنزاع من اجل السلطة.كل تلك الاسباب ادت الي ظهور فاعلين غير رسميين (حركات مسلحة) في إقليم دارفور و يقصد بالفاعل (Acuter) كل سلطه او جهاز او جماعه او حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً علي المسرح الدولي في هذه الحالة وبكل بساطه يمكن ممارسه التأثير على القابضين على سلطه اتخاذ القرار او الممسكين بزمام القوه المادية والفاعلون متنوعون بقدر ما هم متعددون.(عبد الصمد،2012م)

مشكلة البحث:

اختلف الباحثون إزاء مشكلة دارفور فذهب فريق منهم الي أن جذور المشكلة تعود الي النزاع ما بين المزارعين والرعاة بسبب التدهور في العوامل الطبيعية التي أدت الي تصعيد النزاعات حول الموارد الاقتصادية والمياه بين الأطراف المتنازعة. بينما يذهب فريق أخر إلي أن التنوع الكبير في الإقليم و فشل النظام السياسي في الإدارة ساهم في تنامي النزاع. بينما يري أخرون أن سبب النزاع يعود لتقسيم الغير العادل للسلطة والثروة. ويري آخرون أن الأطراف الخارجية تلعب دوراً كبير في تأجيج النزاع لتحقيق مصالحها في الإقليم نسبة لأهميته الجيوستراتيجية. بناءً علي ذلك تعددت الرؤى حول النزاع القائم في إقليم دارفور كل ذلك أدي إلي ظهور فواعل غير رسمية (الحركات المسلحة) تلعب دوراً مشابها للقوات النظامية تمتلك أسلحة ثقيلة. مما أدي إلي لفت انتباه لدورها المسلح في الإقليم الذي يهدد الأمن القومي. كل هذه الأحداث والرؤى أدت إلي وصف أزمة الإقليم بأنها مشكلة معقدة ذات أبعاد داخلية وخارجية. علماً بأن المشكلة لا تخرج عن كونها مشكلة داخلية لها أسبابها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبناءاً مما سبق فإن موضوع البحث يركز على الإشكالية التالية والتي تتمثل في التعرف علي التأثير الاجتماعي للفاعلين غير الرسمين في اقليم دارفور

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي:

التعرف على دور التأثير الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني.

1. التعرف علي أليات و ميكانزمات الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) في النزاع.
2. محاولة إقتراح أستراتيجيات جديدة تسهم في الحد من تأثير نشاط الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني .

فرضيات البحث:

انطلاقاً من إشكالية البحث التي تدور حول الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) على الأمن القومي السوداني يمكن اقتراح مجموعة من الفرضيات بمثابة أجوبة اولية على التساؤل المطروح مسبقاً وهى كما يلي:

1. تشكل الحركات المسلحة ابرز الفاعلين غير الرسميين في النزاع في منطقة الدراسة.
2. ارتبط ظهور الفاعلين غير الرسمين (الحركات المسلحة) في منطقة الدراسة بعوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية و امنية . و ابرزها تأثير العوامل الاجتماعية في اقليم دارفور

منهجية الدراسة

استخدم الباحث :

منهج المسح الإجتماعى:

يعد من اكثر المناهج انتشاراً ويركز على موضوع رئيسى مفاده التوسع فى جمع البيانات عن الظاهرة بحاضرها و ثم من خلاله تصميم استمارة استبانه طبقاً لمشكلة وأهداف الدراسة وبعدها تم جمع البيانات وتفريقها وتحليلها حسب مجتمع الدراسة في اقليم دارفور عن طريق العينة العشوائية القصدية مستهدفة الباحثين في دراسات السلام و الادارة الاهلية و الحركات المسلحة و أهل المصلحة.

و للإجابة الي ما تقدم من اسئلة قسمت الدراسة الي ثلاث محاور اساسية يتمثل المحور الاول الاطار المفاهيمي للفاعلين و الامن القومي و الحركات المسلحة اما المحور الثاني جذور الصراع في دارفور ثم جاء المحور الثالث **التأثير** الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) في النزاع على الأمن القومي السوداني.

المحور الاول : الإطار المفاهيمي للفاعلين والأمن القومي و الحركات المسلحة

1. مفهوم الامن القومي:

اختلف الباحثين و المهتمين بقضايا الأمن القومي في تعريفهم للأمن القومي و ذهب فريق منهم الي محاولة تحديد المفهوم ، بينما ذهب اخرون الي وضع تعريف جامع و من المعلوم ان التعريفات و المفاهيم تأثرت بدرجة كبيرة بشخصية قائلها من حيث تخصصه و البيئة التي يقطنها و بدرجة كبيرة المناسبة التي استدعته لتحديد التعريف أو المفهوم و تؤكد جميع التعريفات الي أن الأمن القومي متغير بتغير الظروف المحيطة به. و علي الرغم من كثرة التعريفات و المفاهيم حول الأمن القومي إلا أن الباحث سوف يستعرض عدد من التعريفات التي توضح مفهوم الأمن القومي و منها:

– تعريف والتر ليبمان (Walter Lippmann) عندما عرف الأمن القومي بأنه " تحقيق الدولة لأمنها عندما لا تضطر إلي التضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب ، وتكون قادرة علي حماية تلك المصالح ، وإن امن الدولة يجب أن يكون مساو ياً للقوة العسكرية والأمن العسكري ، إضافة إلي إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب علية "(الزبيدي،2015)

معوقات تحقيق الأمن القومي:

يمكن تصنيف معوقات تحقيق الامن القومي من خلال أربعة معوقات تتمثل في :

1. **معوقات نفسية في ادراك الحالة الأمنية** و هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف و إنتفاءا للتهديد ، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنآي عن تهديد الوجود و البقاء ، لذلك نكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات. ولعل اول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الامن القومي يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة او جماعية. وتندرج هنا كتابات لينكولن (Lincoln) الذي يقول في هذا الصدد (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه علي القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل افرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الامن الدولي). إذن فالأمن القومي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الامني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني. (جندلي،2008)

2. **معوقات سياسية** : ارتبط الأمن القومي بدلالات سياسية اذ تهدف الدولة الي تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبري كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية والتهديدات الداخلية.

3. **معوق تنموي** : لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبره من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طرديه وهي تعبر عن تكاملية وظيفية لأن تحقيق الأمن يعني بالضرورة تطوراً تنمويا حيث يقول روبرت مكنامرا (Roert Mecnamara) (ان الأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها ، و الامن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله وإن الامن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هنالك أمن، فإن لم تكن هناك تنمية داخلية او علي الاقل درجة أدني منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمراً صعباً) كما يدعو جيسيكا (Jessika) الي اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية إضافة لتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان.

4. **معوقات اجتماعية** : تؤثر البنية الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير علي امنها القومي سواء بالإيجاب او بالسلب لان تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة الي تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية . اثنية . او دينية او لغوية) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند اليه الدولة. ويمكن تلخيص الدلالات الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما وهذا يتطلب تعبئة القوي الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من اجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الامن القومي(جندلي،2008)

2. مفهوم الفاعلين غير الرسمين:

أبرزت خبرة الربع الأخير من القرن الماضي ، و العقد الحالي من القرن الحادي والعشرون تغيرات في السياسات والعلاقات الدولية ، برزت معها الحاجة إلي اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، وأن مفاهيم ، مثل القوة و الصراع ، هي الحاكمة لجوهر العلاقات بين الدول ، وذلك نظرا لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول تحت تأثير قوي للاعتماد الدولي المتبادل ، فقد اقتضت هذه الاوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم لاعتباره نظاماً من التفاعلات ، التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير

الدول دوراً مهما في موضوعات سياسية واقتصادية وإعلامية جديدة ، تتجاوز مستوي التفاعلات الحكومية الرسمية ، وتتخطي الحدود والسيادة . في هذا الإطار بروز دور بعض الفاعلين من غير الدول (Non State Actors) مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وبعض الجماعات والتنظيمات المسلحة، إضافة إلي جماعات الجريمة المنظمة والمافيا الدولية. الأ أن مدي التشظي الفواعل الغير دول وانتشار تأثير وصل إلي مستوي أعمق متجسداً في صعود الفرد فاعلاً في المشهد الاستراتيجي الدولي بأبعاده الشاملة وذلك مع توفر جملة من الإمكانيات المادية والغير المادية وتوظيفها ضمن برنامج أهداف خاص بذلك الفرد والتأثير عبر استخدام وسائل محلية وإقليمية ودولية بهدف تعديل سلوك وحدات فاعله في المشهد الدولي. (أدمام،2014)

تعريف الفواعل من غير الدول:

يعرف بريان هوكينغ(Brian Hocking) ومايكل سميث(Michal Smith) الفاعلين من غير الدول Non State Actors) بأنهم " جماعة او منظمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها و التمثيل ، أي تمثيل إتباعها و مؤيديها ، والنفوذ أي القدرة علي إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل أخر في القضية ذاتها.

وفي المقابل يتخذ بيتر ويلتس(Peter Willets) من تعبير " الفواعل المتخطية للحدود القومية (Trns National Actors) بديلاً عن تعبير " الفواعل من غير الدول " متفادياً ما رآه إشارة إلي طغيان (Dominant) "الدول" الظاهرة في المصطلح الثاني ويعرفها بأنها " أي طرف فاعل باستثناء الحكومات " ويقسمها إلي شرعية وأخري غير شرعية ، ويحصي في الاولي مختلف المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات المتخطية للحدود. وأما الصنف الثاني فيحصي رجال العصابات وحركات التحرر وشبكات الأجرام. (أدمام،2014)

مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول:

تجدر الإشارة إلي أن مصطلح " الفواعل العنيفة من غير الدول" لا يحظي باتفاق أكاديمي حوله. و هو عادة ما يكون علي تماس مع مصطلحات أخري من قبيل " الجماعات المسلحة (Armed Groups)او الفواعل المسلحة من غير الدول(Armed Non State Actors) او كذا " المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر (Non Legitimate Groups And Liberation Movements) بحسب تصنيف بيتر ويلتس مثلاً.

3. الحركات المسلحة:

يشير (عبد الرحمن،2013) الي ان ظاهرة الحركات المسلحة ظاهرة عالمية فهي متواجدة علي مر التاريخ لكنها لم تحظ بالدراسة و التغطية الإعلامية الكافية إلا أنها حظيت بالاهتمام منذ بداية القرن الواحد والعشرين. ويمكن تعريف الحركات المسلحة بأنها مجموعة مسلحة تتكون علي أسس أثنية و إيديولوجية تنتهج أسلوب الصراع المسلح من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية في الدولة المعينة ، او الإطاحة بنظام الحكم او الحصول علي الحكم الذاتي للمنطقة معينة داخل الدولة او الانفصال التام عن الدولة. ويشمل أسلوبها في الصراع علي اعمل عنف مسلح واسع النطاق و معظمه يطال كل الأطراف المشاركة ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة للحركة. كما أنها عبارة عن مجموعة مسلحة من الأفراد ترتكز علي المكون

الإثني و القبلي، وتتبني أهداف سياسية و اجتماعية محددة تسعي إلي تحقيقها علي حمل و إشهار السلاح. أما الفرق بين الحركات المسلحة و المرتزقة و المليشيا أن الأخيرة عبارة عن مجموعة ذات صبغة عسكرية بحته و قد لا تستند إلي أهداف سياسية و اجتماعية أما الحركة المسلحة تهدف في الغالب إلي تحقيق أهداف سياسية او اجتماعية عبر استخدام الأسلوب العسكري المسلح. أما المرتزقة هي مجموعة مسلحة مأجورة تستخدم لتحقيق أهداف مجموعات أخري بالوكالة و قد تتبني تنفيذ أجندة جماعات أخري ليست بضرورة أن تكون مؤمنه بها. (عبد الرحمن،2013)

المحور الثاني : الصراع في إقليم دارفور

يمتلك إقليم دارفور الذي يقع غرب السودان العديد من المقومات الجغرافية الطبيعية و البشرية الذي يجعل منه اقليم به ثروات طبيعية و بشرية تميزه من بقية اقاليم السودان ثؤتر و تتأثر هذه المقومات الطبيعية و البشرية بقضايا النزاع الدائر في الاقليم من نزاعات قبلية و حدودية و تنافس حول الموارد و حول السلطة و الثروة ابرز مؤشرات النزاع في الإقليم.

يقع إقليم دارفور الكبري بين دائرتي عرض (10–20ْ) شمالاً و خطي طول (22–27ْ) (موسي،2010)

ويضم الإقليم خمس ولايات تتمثل في:

أ. ولاية شمال دارفور: تقع ولاية شمال دارفور بين دائرتي عرض (14:30) أما بالنسبة للموقع الجغرافي فنجدها من الشمال دولة تشاد و من الشرق الشمالية و من الجنوب شمال كردفان.

ب. ولاية وسط دارفور: التي تقع بين دائرتي العرض 14:20 ش و12:00 اما بالنسبة للموقع الجغرافي فنجدها من الغرب افريقيا الوسطي و من الشمال غرب دارفور و من الجنوب جنوب دارفور و من الشرق شمال دارفور.

ج. ولاية جنوب دارفور: تقع بين دائرتي (12 –10) شمالاً أما بالنسبة للموقع الجغرافي فنجدها تنحصر بين جبل مرة في شمالها وبحر العرب جنوبا. (حقار،2003)

د. ولاية غرب دارفور: تقع بين دائرتي عرض (29–13) شمالاً وخط طول(27–22) درجة أما بالنسبة للموقع الجغرافي فنجدها تحدها من الغرب والجنوب الغربي دولة تشاد والشرق والجنوب الشرقي ولاية وسط دارفور ومن الشمال والشمال الشرقي ولاية شمال دارفور.(ولاية غرب دارفور،2019)

هـ. ولاية شرق دارفور: تقع بين دائرتي عرض (10–13) شمالاً وخطي طول(25–27) شرقا أما بالنسبة للموقع الجغرافي فنجدها تحدها من الجنوب دولة جنوب السودان وتحدها من الشرق ولاية غرب كردفان ومن الشمال الشرقي ولاية شمال دارفور ومن الغرب ولاية جنوب دارفور(ولاية شرق دارفور،2019)

و تشكل جميع هذه المقومات البناء الطبيعي و البشري في إقليم دارفور أهم العوامل المؤثرة علي النزاع في الإقليم.

جذور الصراع في إقليم دارفور

يعود الصراع في إقليم دارفور إلى تعمق الخلاف بين قبائل الفور و الدينكا ملوال الجنوبية التي كانت تنشأ على أراضى المراعي و الصيد أثناء الحكم الثنائي تم إصدار قانون المناطق المغلقة 1922م و الذي نص على منع نزول القبائل الغربية الشمالية إلى خط 10 شمال خط الاستواء او صعود القبائل الجنوبية الزنجية إلى الشمال ، هذا الخط إلا بأمر هذا الحاكم العام او ممثله. خلق هذا القانون فاصل جغرافي و بشري و نفسي بين القبائل الشمالية العربية و الجنوبية غير العربية. و في عام 1924م تم ترسيم الحدود بين الفور و الدينكا ملوال و الرزيقات بموجب اتفاقية اعتراف بحق الرزيقات التاريخي في التواجد في البقعة من الأرض الممتدة جنوب بحر العرب 14 ميلاً. وقد أعطت الاتفاقية في ذات الوقت الدينكا الحق في الورود إلى بحر الغزال بإعادة النظر في الاتفاقية لاعتبارات سياسية. في سنة 1931م طالب المسئولون في بحر الغزال بإعادة النظر في الاتفاقية لاعتبارات سياسية ، بينما رفض مدير دارفور ذلك حرصا على مصالح الرزيقات ، و في عام 1939م وقعت حوادث الشغب بين دار المساليت و قبائل الفور، عام 1941م وقعت حوادث خطف للأطفال، و في سنة 1947م زادت حالات السرقة نتيجة ندرة المياه و قلة العمل و زيادة البطالة، فبدأ الناس يهاجرون إلى الجنوب في عام 1949م و وقعت منازعات على الحدود بين قبائل الهبانية و الرزيقات و لقد استمرت عمليات النزاع في إقليم دارفور بين القبائل الرعوية و معظمها من العرب و القبائل المزارعة و معظمها من العناصر الأفريقية نتيجة الظروف المناخية المرتبطة بهذا الإقليم. وقد ساعد على انتشار الصراع في إقليم دارفور انتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية، ولكن هذه الصراعات كانت محدودة، ويتم تسويقها من خلال الأطراف و الأعراف المحلية. إلا أن هذه الاوضاع تغيرت نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد في السبعينات و الثمانينات. تميزت النزاعات في فترة ما قبل منتصف الثمانينات أنها كانت منخفضة الحدة و محلية في قضاياها و أطرافها و متقطعة في تكرارها، فكان من النادر تورط أكثر من طرفين في النزاع الواحد، مثل نزاعات الزغاوة و المهدية في 1966م و المهدية و الرزيقات في 1968م و الرزيقات و المسيريه في 1972 – 1974م و بني هلبه و الماهرية في 1975 – 1977م. و كانت الصراعات غير متوالية ومتدنية الحدة، و سويت جميعا عن طريق الوساطة التقليدية لأن معظم الصراعات في دارفور تقع بين الجيران بل أن أشدها فتكا كان محلياً. (دعاس،2015)

أهم أسباب الصراع يمكن تلخيصها في الأتي:

- التخلف و غياب التنمية و ضعف التعليم.
- النزاع حول الأراضي (نظام الحوا كير).
- موجات الجفاف و التصحر و الكوارث الطبيعية.
- النزاع حول مصادر المياه.
- الصراع حول مسارات الرحل (المراحيل) و يرتبط به النزاع بين الرعاة و أصحاب الزراعة المستقرين.
- الإحساس بالظلم في المجال الخدمي و التنموي.
- الصراع حول السلطة و أثر الحكومات المركزية و المحلية من خلال تسيسها للصراع القبلي و حل الإدارة الأهلية ثم إعادتها بعد إضعافها من خلال التسييس – تعين الموالين للنظام زعماء القبائل.

- نزاع دول الجوار و الهجرة الوافدة و تدفق السلاح و ظهور النهب المسلح (موسي،2010).

الفاعلين غير الرسميين (الحركات المسلحة) في إقليم دارفور

ظهرت في إقليم دارفور مجموعة من الحركات المسلحة التي حملت في داخلها مجموعة من المطالب والمصالح حول الإقليم اثر التجاهل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي مما أدي إلي تكوين فواعل مسلحة تطالب بتحقيق هذه المطالب منها حركة جيش تحرير السودان و العدل و المساواة السودانية

المحور الثالث : التأثير الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين(الحركات المسلحة) في النزاع على الأمن القومي السوداني:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) ان مهددات الفاعلين غير الرسميين في النزاع علي الأمن القومي تتخذ انماط متعددة فهي ترتبط بالأمن ذاته اذ يكفي أي منها لاحداث خلل في الاقليم و يترتب علي ذلك تأثير في الاستقرار خاصة المهددات الامنية التي تتمثل في عدم مقدرة الدولة علي توفير الامن للمواطنين ووجود قوات و مليشيات مسلحة بينما تمثل المهددات السياسية التي تتمحور حول ضعف المشاركة السياسية لابناء الاقليم في النظام السياسي و السلطة وضعف و تسيس الادارة الاهلية. و تعتبر التأثيرات الاجتماعية في تنافر التركيبة الاجتماعية و النزاعات القبلية و اشتعال فتنة الحرب بجانب تدهور الخدمات التعليمة في اقليم دارفور وكل تلك اثرت علي الأمن القومي السوداني.

المهددات و التأثيرات الاجتماعية:

ادت المهددات الاجتماعية الي التأثير علي النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين مكونات المجتمع في اقليم دارفور خاصة الصراعات القبلية التي انتجت انعدام الثقة بين الأفراد و الدولة الأمر الذي ساعد إلى مضاعفات خطيرة تأخذ مبدأ الضغط الأمني و الاجتماعي والقبلي. و انعدام التنمية بمفهومها الشامل عمق من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف في البنى التحتية الأساسية ، وغياب مشروعات التنمية مع النمو السكاني والحيواني. و في ذات الصياغ يشير (محمد،2019) مقابلة شخصية الي أن التهميش الذي حصل في اقليم دارفور خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة و الاساسية ، و ضعف المشاركة علي مستوي السلطة من اهم الدوافع التي ادت الي بروز المهددات الاجتماعية في اقليم دارفور.مما اثرت المهددات الاجتماعية للفاعلين غير الرسميين علي الامن القومي السوداني و الجدول (1) يوضح المهددات الاجتماعية للفاعلين غير الرسميين في منطقة الدراسة.

جدول (1) مهددات اجتماعية

البيان	التكرار	النسبة %
تدني مستوى الخدمات الاجتماعية	63	37.1
تنافر التركيبة الاجتماعية	48	28.2
انتشار ثقافة العنف	19	11.2
التأثير السلبي على التنشئة الاجتماعية	16	9.4
الظواهر السالبة	13	7.6
تغير التركيبة الديمغرافية	9	5.3
أخرى	2	1.2
المجموع	**170**	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

الشكل (1) مهددات اجتماعية

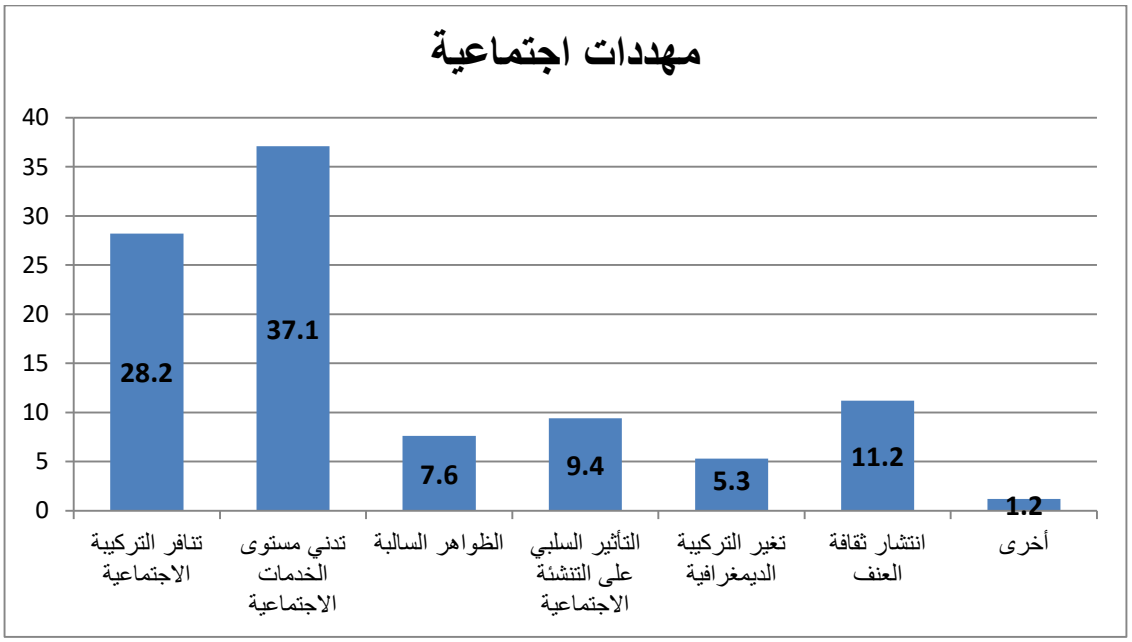

اشار الجدول (1) الي أن المهددات الاجتماعية للفاعلين غير الرسميين تمثلت فى تدنى مستوى التعليم و تدنى مستوى (الصحة و خدمات المياه و الكهرباء و الطرق) ادي الي تدهور الأمن بدارفور نتيجة لتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وقد بلغت نسبتهم 37.1%، ، بينما الموافقون على ان تنافر التركيبة الاجتماعية

ينتج من خلال تضارب المصالح التي تؤدي إلى التنافس الشديد مما يؤدي إلى انحلال الروابط الإجتماعية التي تقود إلى عدم الإعتراف بالقيم الإجتماعية و يولد الصراع الإجتماعي وبهذا تتدهور طبيعة العلاقات الإجتماعية فقد بلغت نسبتهم 28.2%، اما نسبة 11.2% افادو بأن الاسباب انتشار ثقافة العنف من خلال ظاهرة النهب المسلح، بينما الذين اعزو الاسباب الى التأثير السلبي على التنشئة الاجتماعية خاصة الاطفال و ما يرسخ في عقولهم من ثقافة الحرب بدلاً من ثقافة السلام و فقد بلغت نسبتهم 9.4% ، اما نسبة 7.6% افادو بأن من اسباب الظواهر السالبة في الاقليم النهب المسلح و انتشار السلاح ، بينما نسبة 5.3% أفادو بأن الاسباب تغير التركيبة الديمغرافية نتيجة للنمو السكاني المتزايد مع نمو أعداد الثروة الحيوانية ونسبة 1.2% موافقون على ان اسباب "أخرى" متمثلة في الجفاف و التصحر الذي ضرب المنطقة بالاضافة الي الهجرات التي حصلت في الاقليم. وقد بلغت قيمة مربع (ك) البالغة (**24.3**) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان المهددات الاجتماعية بسبب تدني مستوي الخدمات الاجتماعية بمنطقة الدراسة

1.4.5.5 تنافر التركيبة الاجتماعية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن تنافر التركيبة الاجتماعية نتيجة لعدم تقبل الاخر و يرجع ذلك الي ان النزعات القبلية في دارفور فقد بلغت نسبتهم 36.5%، ، بينما يري البعض ان النزعات القبلية تدور في العادة حول الارض حيث اصبحت الارض و الحواكير و ديار القبائل من اهم اسباب الصراع القبلي و مصادر المياه خاصة في المناطق الجنوبية التي استقبلت المهاجرين الرعاة من المناطق الشمالية للاقليم الذي ضربه الجفاف و التصحر فقد بلغت نسبتهم 32.4%، اما نسبة 10.6% افادو بأن الاسباب "غياب التعليم و الوعى"، ونسبة. 9.4% موافقون على ان الاسباب "التميز على اساس العرق(زرقة.عرب)" يعزي ذلك نتيجة الي غياب التعليم و الوعى و غياب ثقافة الحوار ، بينما الذين اعزو الاسباب الى "غياب ثقافة الحوار" بين المجموعات في اقليم دارفور فثقافة الحوار تمثل قاعدة للانسجام والتعايش والاتفاق على صيغة تقبل الآخر وأفكاره وثقافته واحترام معتقداته فقد بلغت نسبتهم 5.9%، ونسبة 4.1% أفادو بأن تربية الفرد وتوجيهه والإشراف على سلوكه وتلقينه لغة الجماعة التي ينتقى اليها وتعويده على الأخذ بعاداتهم وتقاليدهم ونظم حياتهم والاستجابة للمؤثرات الخاصة بهم في اقليم دارفور واحدة من اسباب "التنشئة الاجتماعية" بينما نسبة 1.2% أعزو الاسباب الى "أخرى" من اجمالي افراد العينة. وقد بلغت قيمة مربع (ك) البالغة (24.3) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان تنافر التركيبة الاجتماعية بسبب عدم قبول الاخر بمنطقة الدراسة. والشكل(2) يوضح تنافر التركيبة الاجتماعية في منطقة الدراسة حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل(2) يوضح تنافر التركيبة الاجتماعية في منطقة الدراسة

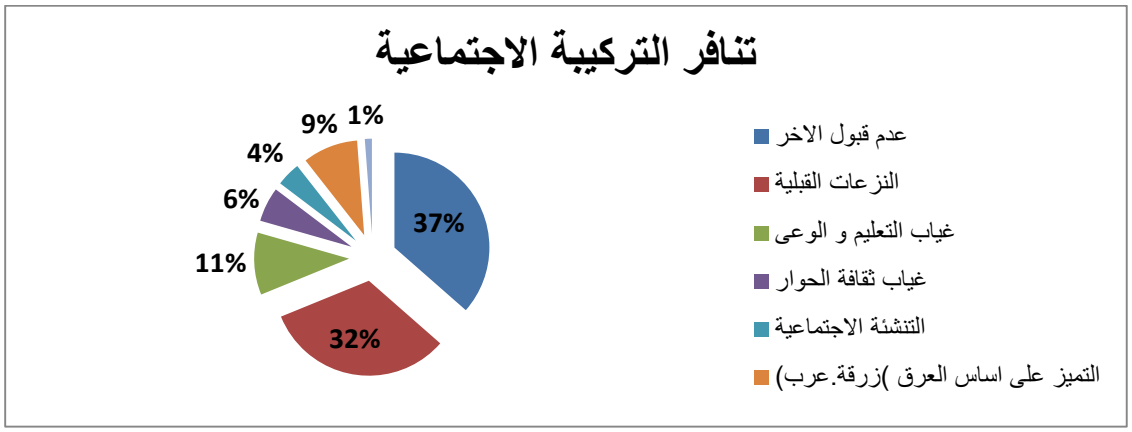

1. المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

النزاعات القبلية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الى أن النزعات القبلية بسبب ضعف السلطة الرسمية خاصة في الاقليم بعد حل الادارة الاهلية و هوما ادي الي ازكاء روح العصبية القبلية و تمثل "النزاعات حول مسارات الرحل" نتيجة لزيادة اعداد الثروة الحيوانية المتواجد في اجزاء الاقليم و النمو السكاني فقد بلغت نسبتهم 36.6%، اما نسبة 13.5% افادو بأن الاسباب "غياب التشريعات المنظمة للأراضي ، بينما الذين اعزو اسباب النزاع حول الموارد سببه الاساسي ثبات او تناقص الموارد الطبيعية من ماء و ارض زراعية في مقابل ازدياد مضطرد لمستخدمي هذه الموارد من حيوان و انسان و بلغت نسبتهم 10%، بينما الموافقون على ان اسباب النزاعات القبلية يرجع الي التوسع الزراعي على حساب المراعي نسبة لنقص خصوبة التربة و قلة الامطار في بعض اجزاء الاقليم مما اجبر المزارعين علي التوسع الزراعي الافقي لانتاج ما يكفيهم و كان ذلك خصماً علي الغابات و المراعي الطبيعية و بلغت نسبتهم 5.3%، اما نسبة 5.9% يرون ان اسباب ظهور المستتوطنين الجدد الذين هاجرو نتيجة للكوارث الطبيعية الي ديار القبائل الاخري و الصراعات في دول الجوار ، ونسبة 0.6% أفادو بأن الاسباب زيادة اعداد الثروة الحيوانية نتيجة لهجرات القبائل الرعوية من الاتجاة الشمالي الي الجنوب بعد الجفاف و التصحر مما سبب ضغط علي الموارد الطبيعة في اجزاء الاقليم المختلفة كما ان هنالك تناقص في اعداد الثروة الحيوانية نتيجة لمشاكل الانتاج المتعددة التي تحيط بهذا القطاع في دارفور الامر الذي يعكس الاثار السلبية للصراعات المسلحة و النزاعات القبلية التي اجتاحت مجتمعات دارفور. بينما نسبة 3.5% أعزو الاسباب الى "أخرى" متمثله في الانتماءات القبلية. وقد بلغت قيمة مربع (ك) البالغة (21.3) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان النزاعات القبلية بسبب ضعف السلطة الرسمية و النزاعات حول مسارات الرحل بمنطقة الدراسة و الشكل (3) يوضح النزاعات القبلية في منطقة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين.

الشكل (3) يوضح النزاعات القبلية في منطقة الدراسة

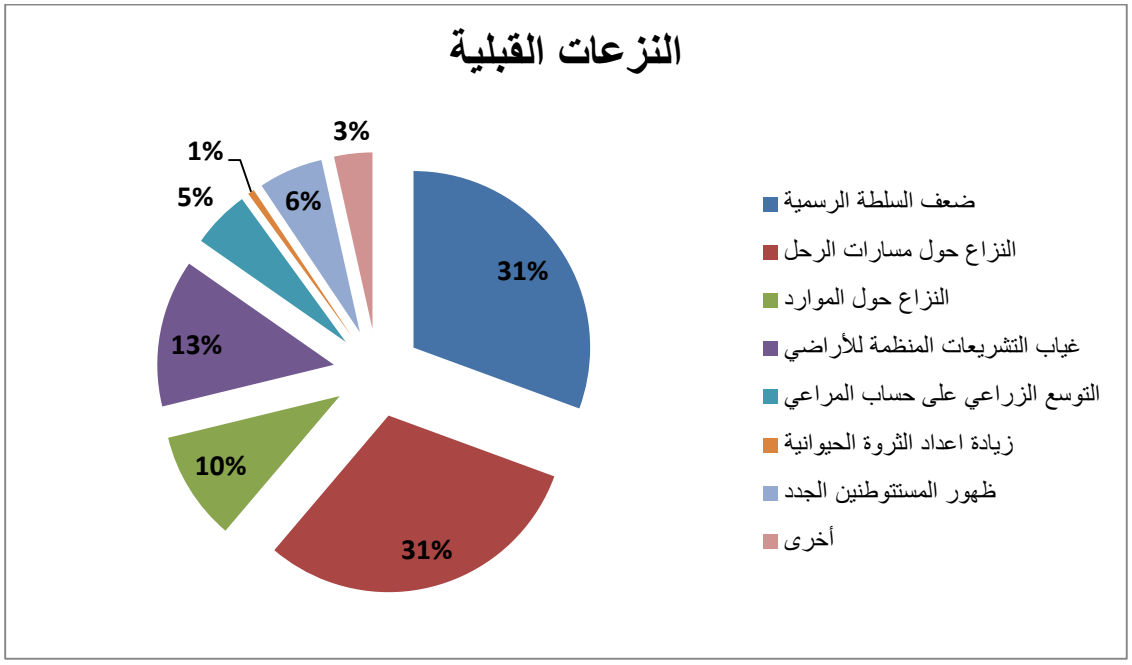

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

تدنى مستوى الخدمات الاجتماعية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) ان من اسباب المهددات الاجتماعية للفاعلين غير الرسميين علي الامن القومي تتمثل في تدنى مستوى الخدمات الاجتماعية بسبب تدنى مستوى التعليم الذي تأثر بالحرب فانه ليس غريباً ان تصبح جميع نواحي الخدمات التعليمية و الصحية غير كافية و في احيان كثيرة غير موجودة وقد بلغت نسبتهم 34.7%، بينما الموافقون على "تدنى مستوى الصحة بسبب عدم توفر الكوادر الطبية المساعدة حيث يحجم الاطباء عن العمل في دارفور بسبب فقر البنيات التحتية و الخدمات و عدم توفر المعينات اللازمة للعمل و عدم توفر الأمن فقد بلغت نسبتهم 21.2%، بينما الذين اعزو الاسباب الى "تدهور الأمن" في الاقليم و يرجع الي النزاعات القبلية و انتشار السلاح و النهب المسلح الذي كان سببه الحدود المفتوحة بين دول الجوار و ما بها من صراعات فقد بلغت نسبتهم 20.6%، اما نسبة 14.7% افادو بأن الاسباب "خدمات المياه والكهرباء والطرق"، ونسبة 8.8% أفادو بأن الاسباب "أخرى" من اجمالي افراد العينة. و يشير(وادي،2019) مقابلة شخصية الي أن انعدام الخدمات الضرورية مثل الطرق و الصحة والتعليم و مشروعات سبل كسب العيش واحد من المهددات للامن و واحد من اسباب بروز المهددات الاجتماعية في اقليم دارفور. وقد بلغت قيمة مربع (كا) البالغة (34.0) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان تدني مستوي الخدمات الاجتماعية بسبب تدني مستوي التعليم و الصحة بمنطقة الدراسة الشكل (4) يوضح تدني مستوي الخدمات الاجتماعية في منطقة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين.

الشكل (4) يوضح تدني مستوي الخدمات الاجتماعية في منطقة الدراسة

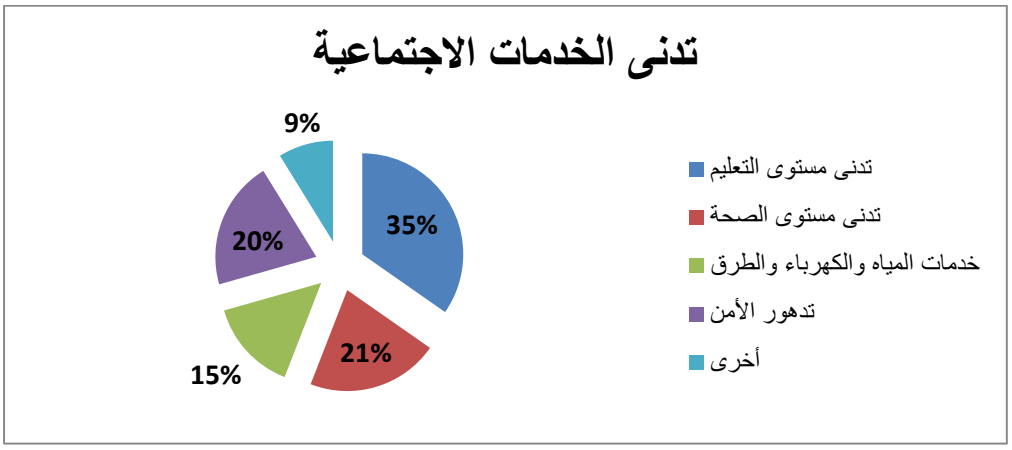

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

4.4.5.5 التنشئة الاجتماعية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن التنشئة الاجتماعية بسبب "تشرد الأسر بفعل الحروب و النزعات" فالحرب تؤدي إلى هجرة الأسر من مواطنها الأصلية إلى أماكن أخرى مختلفة وذلك قد يكون قبل الحرب أو خلالها وقد يكون بسبب تهدم البيوت و المساكن، مما يدفعهم للبحث عن ملجأ آمن والذي بدوره يؤثر على الخارطة الديموغرافية للمجتمع، فقد تكون الأسر المهجرة أكبر عددا من غير المهجرة و قد بلغت نسبتهم 36.5%، اما نسبة 20.6% افادو بأن عمالة الأطفال ومشاركتهم في الحرب تؤدي لإصابة الأطفال بالعديد من الأمراض (النفسية ، الصحية ، الاجتماعية) ، بينما الذين اعزو الاسباب الى تجنيد الأطفال و احتجازهم وتعريضهم للتعذيب و تورطهم مع جماعات مسلحة فقد بلغت نسبتهم 15.9%،بينما الموافقون على "انتشار ظاهرة التشرد بشكل عام للبالغين والقُصَّر كانت واضحة إلى حد كبير، ليس داخل مخيمات النازحين فقط بل في كافة اقليم دارفور و بلغت نسبتهم 14.1%، اما نسبة 10.6% أفادو بأن الاسباب ضعف الوازع الديني لدي الاسر حول عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال غرس الاخلاق القائمة علي الدين و العادات و التقاليد. و نسبة 2.4% موافقون على اسباب "أخرى" من اجمالي افراد العينة. وقد بلغت قيمة مربع (ك) البالغة (28.3) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان التنشئة الاجتماعية ترجع الي تشرد الاسر بسبب الحروب و النزاعات بمنطقة الدراسة الشكل (5) يوضح التنشئة الاجتماعية في منطقة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين.

الشكل (5) يوضح التنشئة الاجتماعية في منطقة الدراسة

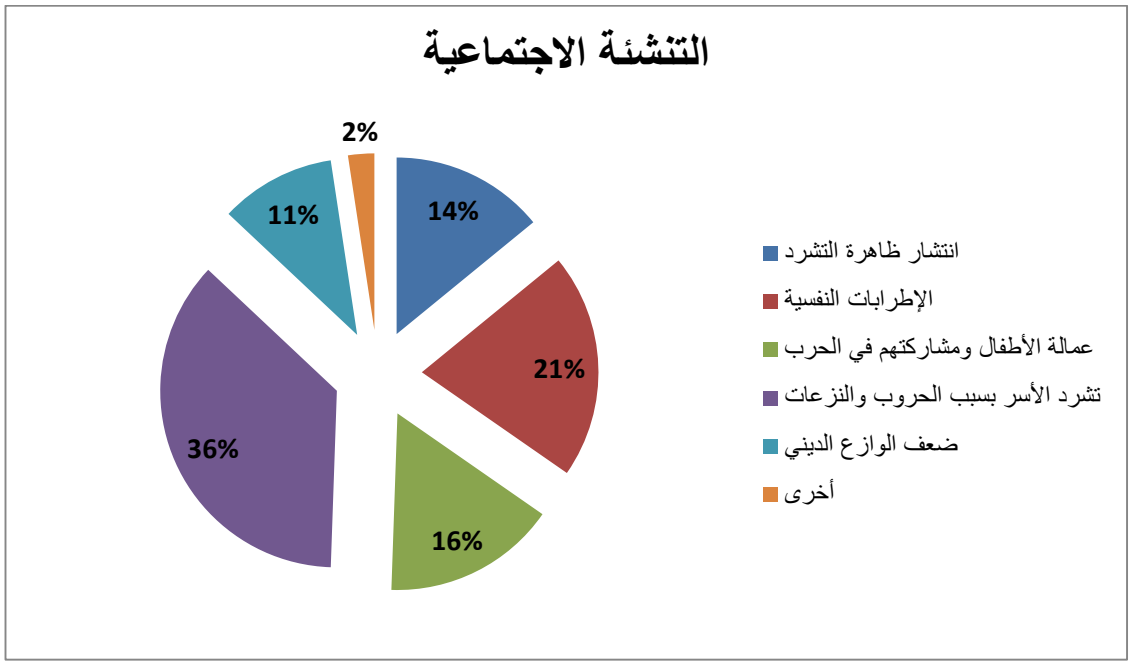

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

5.4.5.5 تغير التركيبة الديمغرافية:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي ان التغير في التركيبة الديمغرافية بسبب النزوح و النزاعات القبلية في الاقليم و التهديدات البيئية من جفاف و تصحر فقد بلغت نسبتهم 29.4%، بينما الذين اعزو اسباب النزاعات و الحروب الاثنية بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحّر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي والتحوّلات البيئية التي نجم عنها انحسار نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة فقد بلغت نسبتهم 21.8% ، بينما يري البعض ان التغيرات المناخية وما ينجر عنها من كوارث طبيعية وتهديدات طبيعية، و ما يرتبط بالتدهور البيئي الذي يكون أحد مسبباته الأنشطة البشرية و الحروب من اسباب زيادة معدلات الهجرة في دارفور فقد بلغت نسبتهم 18.2%، اما نسبة 12.9% افادو بأن الحروب في اقليم دارفور اثرت في معدل نمو السكان وأدت ايضاً إلى فقدان الكثير من السكان مثل ما حدث في الصراعات القبلية و التغير الذي يحدث في عدد السكان، ، ونسبة 8.8% أفادو بأن الاسباب "اختلال نسبة النوع" خاصة مشاركة الرجال في النزاعات القبلية اثرت في اختلال نسبة النوع في الاقليم ، اما نسبة 5.9% افادو بأن النزاعات طويلة الأمد في دارفور و انحياز سياسات التنمية للمناطق الحضرية ادي الي "ارتفاع معدلات الفقر"ونسبة 2.9% موافقون على اسباب "أخرى" من اجمالي افراد العينة. وقد بلغت قيمة مربع (كا) البالغة (24.3) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان تغير التركيبة الديمغرافية بسبب كثرة النزوح بمنطقة الدراسة و الشكل (6) يوضح تغير التركيبة الديمغرافية في منطقة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين.

الشكل (6) يوضح تغير التركيبة الديمغرافية في منطقة الدراسة

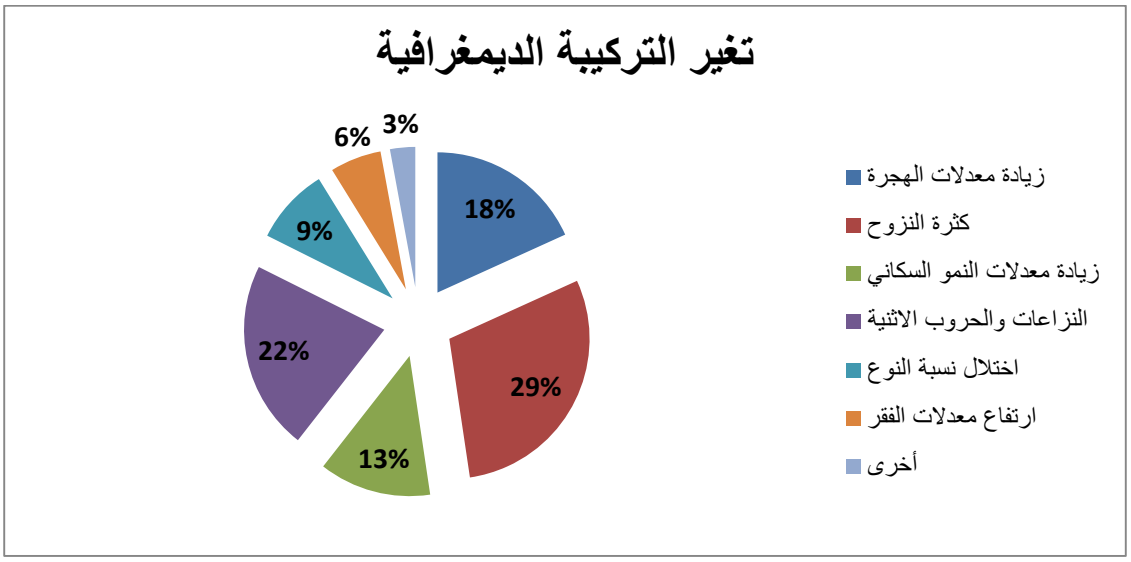

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

6.4.5.5 انتشار ثقافة العنف:

اشارت نتائج الدراسة الميدانية (2019) الي أن انتشار ثقافة العنف بسبب "غياب ثقافة السلام" وقد بلغت نسبتهم 25.3%، والذين افادو بأن الاسباب "البطالة وضعف الاقتصاد نسبة لعدم توفر وظائف لابناء دارفور و عدم توفر البنيات الاساسية للمؤسسات الاقتصادية و تدفق السلاح وانتشاره بسبب الصراعات في دول الجوار ثم جاء أخيراً نزاع الحركات المسلّحة على الحكومة مؤدّياً إلى استقطاب حادّ للقبائل بين الحكومة والحركات فقد بلغت نسبتهم 20%، بينما الموافقون على ان التنمية غير المتوازنة خلقة غبناً تنموياً في مناطق مختلفة في الاقليم مما ساعد علي انتشار العنف فقد بلغت نسبتهم 12.9%، ونسبة 10.6% أفادو بأن الاسباب التهميش السياسي و عدم المشاركة السياسية لابناء دارفور في السلطة انتج غبناً سياسيا خاصة في ادارة و حكم الاقليم لابناء غير ابنائهم و ضعف مقاعدهم في السلطة، بينما الذين اعزو الاسباب الى "ضعف هيبة الدولة" نسبة لعدم توفر عدد كافي من نقاط تابعة للشرطة من اجل الحماية و اتساع مساحة الاقليم فقد بلغت نسبتهم 8.8%، ونسبة. 2.4% موافقون على اسباب "أخرى" من اجمالي افراد العينة. وقد بلغت قيمة مربع (كا) البالغة (24.3) بقيمة معنوية (0.05) مما يؤكد على ان انتشار ثقافة العنف بسبب البطالة و ضعف الاقتصاد و انتشار السلاح بمنطقة الدراسة الشكل (7) يوضح انتشار ثقافة العنف في منطقة الدراسة حسب وجهة نظر المبحوثين.

الشكل (7) يوضح انتشار ثقافة العنف في منطقة الدراسة

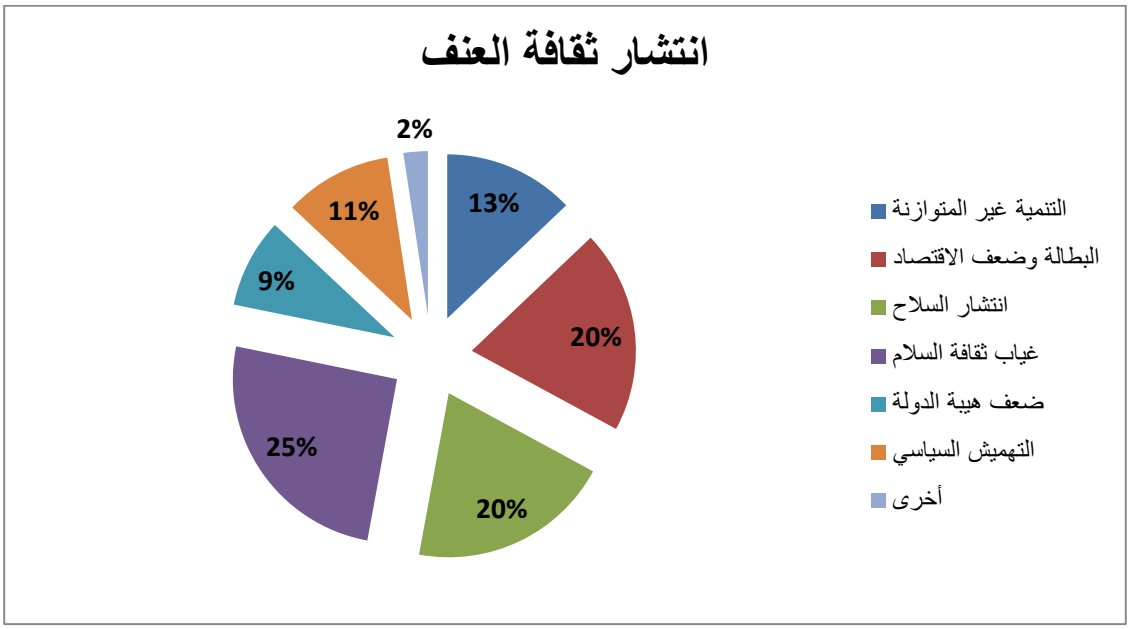

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م

الخاتمة:

يشكل موقع إقليم دارفور في السودان موقع استراتيجي يزخر بالعديد من مقومات البناء الطبيعي و البشري التي يمكن أن تجعله إقليم يدفع بالاقتصاد السوداني و يجعله سلة غذاء العالم. الإ أن هذه المقومات صارت محفزات للنزاع بالإقليم بصورة كبيرة مما جعل المساحة الواسعة و مجاورته لثلاث دول حدودها مفتوحة و بهم تداخل اثني في الإقليم عرضة للعديد من المشكلات ابرزها انتشار السلاح و عدم السيطرة علي الجريمة خاصة أن دول الجوار حدودها مفتوحة و بها العديد من الانفلات الأمني. و بناءاً علي ذلك فأن التأثير الاجتماعي لعب دور كبير في تهديد الامن القومي السوداني

التوصيات:

استناداً لنتائج الدراسة ، و تحقيقاً لأهدافه يوصي الباحث بالأتي:

التوصيات الاجتماعية:

1. توصيات خاصة بالقطاع الحكومي:

و نعني بها المؤسسات ذات الصلة بموضوع النزاع و الامن القومي مثل وزارة الصحة و التربية و التعليم و وزارة الداخلية و الدفاع و المفوضيات.

أ. العمل علي نشر التعليم ونشر ثقافة السلام من خلال إدخالها في المقررات الدراسية وبرامج التوعية المجتمعية.

ب. ضرورة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم و الصحة والبنية التحتيه و خدمات المياه وغيرها من الخدمات عن طريق الدعومات الخارجية و المحلية من أجل تحقيق الرضاء النفسي لأهل الإقليم حتى لا يكون هنالك أحساس بالتهميش و الإحساس بالانتماء الوطني.

ت. العمل علي صياغة استراتيجيات طويلة المدي لإحلال السلام تبدأ بحفظ السلام و فض النزاع بين الأطراف المتنازعة و بناء السلام.

ث. السعي نحو ربط النسيج الاجتماعي ونشر ثقافة السلام من خلال تفعيل ادوار الادارات الاهلية و رموز المجتمع .

توصيات خاصة بمنظمات المجتمع المدني:

أ. العمل علي توفير الدعومات الخارجية لتوفير خدمات المياه للمجتمعات ذات الحوجة في الإقليم.

ب. ضرورة نشر قيم و ثقافة السلام في المجتمع المحلي للإقليم بالشراكة مع المنظمات الوطنية.

ت. العمل علي تصميم البرامج الجاذبة و المؤثرة التي لها اثر فعال في تعديل اتجاهات المبحوثين نحو السلام من خلال المسرح و الغناء و الدورات الرياضية.

ث. رعاية و تشجيع و تنشيط المنظمات المحلية في رفع الوعي بقضايا السلام و استدرار الدعم الخارجي من المنظمات العالمية

الالتزام بالمواثيق و المعاهدات الخاصة بسلام و تقديم الدعم الفني

المراجع :

1. عبد الصمد، بازغ (2012): بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة ، الحوار المتمدن ، العدد 3725
2. الزبيدي ، فوزي حسن (2005): منهجية تقيم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقيم المخاطر الامن القومي ، رؤى استراتيجية ، دبي.
3. معمري ، خالد (2008): التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الامريكي بعد سبتمبر ، رسالة ماجستير ، جامعة بأتني
4. أدمام ، شهرزاد (2014) : الفواعل العنيفة من غير الدول ، دراسة في الاطر المفاهيميه و النظرية ، سياسات عربية ، جامعة الجزائر.
5. عبد الرحمن ، هيثم (2013) : الحركات المسلحة وأثرها علي الاستقرار الإقليمي في إفريقيا 1990-2012 ، مركز العلاقات الدولية.
6. موسي ، عبده مختار(2010) : دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوي العظمى ، دار عزة للنشر و التوزيع ، ط2 ، الخرطوم ، السودان.
7. حقار ، علي أحمد (2003) : البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور ، الطبعة الاولي ، شركة مطابع السودان للعملة ، السودان
8. ولاية غرب دارفور الالكترونية ، جمهورية السودان ، بوابة حكومية ، تاريخ الدخول (2019): الساعة 11:47ص www.googel.com
9. دعاس ، سمية (2015): الصراعات و الحروب الأهلية في السودان دارفور نموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزيرة